

# العدالة الاقتصادية النسوية من أجل السكان والكوكب

اتفاق أخضر عالمي جديد ينهي الاستعمار:  
المبادئ والنماذج والتحويلات المنهجية

**ملخص:**

رابطة العمل من أجل المساواة بين الأجيال

شراكة من أجل أجندة قوية وهيكلية ومتعددة الجوانب لتحقيق عدالة اقتصادية نسوية تركز على العناية بالكوكب والسكان.

## نبذة

يقود العدالة الاقتصادية النسوية من أجل الكوكب والسكان ورابطة العمل من أجل الأرض أربعة شركاء رئيسيين يعملون كذلك كقادة لاثنتين من التحالفات العاملة في مجال العدالة الاقتصادية والمناخية وهي: المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO) ومجموعة العمل النسائية حول التمويل والتنمية (WWG-FFD) وشبكة تنمية المرأة الافريقية وشبكات التواصل (FEMNET) والتحالف الافريقي من أجل العدالة المناخية (PACJA). ففي سياق منتدى بيكين +25 للعدالة بين الأجيال، قاد كل من FEMNET و WWG-FFD تحالف العمل من أجل العدالة الاقتصادية فيما تولى WEDO رفقة PACJA قيادة تحالف العمل من أجل العدالة المناخية.

تمت صياغة هذا الموجز من طرف بوميكا موشالا في ماي 2021.

## اتفاق عالمي أخضر جديد يقطع مع مخلفات الاستعمار (GGND)

يقاوم الاتفاق العالمي الأخضر الجديد التراتيبات المبنية اجتماعية مثل العرق والنوع الاجتماعي والطبقية والجنسانية واللامساوات الناتجة عن القدرات والتي تدعم البنيات والأنظمة والخطابات الاستعمارية والنيوليبرالية والرأسمالية. كما يقر الاتفاق بأن الانهيار البيئي الذي نعيشه من خلال التغير المناخي يشكل نتيجة مباشرة لعقد اجتماعي غير عادل حيث تحدد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بناء على التراتيبات. إن الالتزام بمناهضة الاستعمار يعني عدم انكار حقيقة أننا نعيش في عالم يعاني فيه السود والسمير والأثويون والمثليون والطبقات العاملة من أعمال تجردهم من إنسانيتهم. إن التحالف النسوي والرافض للاستعمار من خلال الاتفاق العالمي الجديد يسعى للتأسيس لنموذج جديد يقوم بربط وثيق بين التغير المناخي والاستغلال المتطرف والعنصري والجنساني علاوة على قواعد التجارة والبنيات الاقتصادية التي تنتج اللامساواة بين الأمم ودخل الدولة الواحدة. ومن الأهمية بمكان أن يكون هذا الاتفاق عالميا، لأنه لا يوجد بلد أو منطقة تعيش في معزل عن عالم أصبح أكثر ارتباطا من خلال التجارة والتنقلات الانسانية والتدفقات الرأسمالية والمناخية. إن العدالة العالمية الشاملة وانهاء النظرة الاستعمارية والوعي أمور مهمة لتحقيق مستقبل عادل بيئيا واقتصاديا واجتماعيا.

### عالمنا

يتميز النموذج الحالي للاقتصاد العالمي بثلاث سمات مهمة والتي تقوض وتضعف مبادئ انهاء الاستعمار والنسوية. وتتجلى السمة الأولى في النيوليبرالية واجندتها التي تضم الخصخصة والتحرير الاقتصادي الليبرالي. فمنذ أواخر 1970، أدت النيوليبرالية الى استعمال الدولة لخدمة مصالح الشركات والمستثمرين الخواص، عوض حفظ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان. وتتجلى السمة الثانية في الأمولة أو عولمة رأس المال، حيث أصبحت الأسواق المالية ومحفظاتها والمؤسسات والنخب المالية هي من يتحكم في الاقتصاد العالمي مؤثرة على جميع الجوانب بما فيها الإنتاج والاستهلاك والتشريع والصحة، بينما تتمثل السمة الثالثة في الرأسمالية الفكرية الاحتكارية، حيث يتصرف أصحاب الملكية الفكرية - مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والعلامات التجارية- كقوة احتكارية تقوض من التنافسية وتستثني الآخرين من استعمال براءات الاختراع وترفع الأسعار.

ونجد في صلب هذه السمات الثلاثة تركيزا كبيرا على نماذج التنمية لدول الجنوب العالمي المرتكزة على التصدير باستخدام سلاسل انتاج تعتمد على الوقود الأحفوري والاستثمار الخاص من طرف الدول المتقدمة، فعن طريق تصدير المواد الأولية والموارد الطبيعية مثل الخشب والبن والقطن والسكر توسع الاستغلال التاريخي الذي يقوم به الاستعمار البيئي من حيث الحجم وزاد تعقيدا، الأمر الذي خلف أضرار متعددة مثل تلوث الهواء وتعرية التربة والتصحر وإزالة الغابات وأحادية المحاصيل وزوال تعددية الانتاج الزراعي واستغلال العمال وخرق حقوق الانسان وتفاقم أزمة التغير المناخي، لذا، ليس مستغربا أن الدول التي استنزفت الاستعمار مواردها الطبيعية هي التي تعاني أكثر من غيرها من الكوارث المناخية التي نشهدها اليوم حيث قام الاستعمار بتغيير البنى التحتية ودمر اساليب العيش التقليدية التي تحرم البيئة.

وأضحت الشركات والأسواق التي يسيطر عليه المستعمرون أساسا للاقتصاد العامي المنبني على قرون من استراتيجيات نهب الثروات والعبودية بما فيها العبودية المقنعة وتراجع التصنيع وخلق جيوب للاستخراج المواد الأولية. إن التحالف النسوي والرافض للاستعمار من أجل اتفاق عالمي أخضر جديد يقطع مع مخلفات الاستعمار يسعى إلى إحداث تحول جديد في النموذج الحالية من خلال مسار للتحويل الهيكلي للبنى المالية والتجارية الدولية.

## مبادئ الاتفاق النسوي الأخضر الجديد والاتفاق الأخضر العالمي الجديد

لقد أشار التحالف النسوي من أجل اتفاق أخضر جديد إلى عشرة قضايا مترابطة تحدد الأجندة النسوية بشأن مقترح الولايات المتحدة بخصوص الاتفاق الأخضر الجديد. ويضم هذا البرنامج النسوي مواجهة الأبوية المؤسساتية والعنصرية والاعتراف بالقمع الممنهج في صياغة السياسات وإعطاء الأولوية لحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك وضع قوانين ملزمة تعترف بحقوق الشعوب الأصلية وتفعيل مبدأ الموافقة القبلية الحرة والاعتراف بحقوق الطبيعة. وتصطدم مبادئ التحالف مع نماذج انتاح استغلالية وغير مستدامة بالإضافة إلى العنصرية البيئية وتحديات لها علاقة بالعدالة الانجابية والحلول الديمقراطية التي تضعها المجتمعات بشكل مستقل، كما ترفض الاستجابات الخاطئة والمضرة تجاه التغيير المناخي مثل تلك التي يقترحها القطاع الخاص والتي فشلت في معالجة الأسباب الجذرية. وتذكر هذه الأجندة النسوية بأن المجتمعات التي عانت طويلاً من التهميش والقمع لازالت في الخطوط الأمامية للتغيير المناخي ويتعين إعطاؤها الأولوية في صياغة أهداف التحالف النسوي والرافض للاستعمار بشأن الاتفاق الأخضر الجديد.

وتشمل مبادئ جنيف للاتفاق العالمي الأخضر الجديد أهدافاً ترمي إلى معالجة المفارقات البيئية بين الدول وداخل كل دولة وتجديد تعددية الأطراف في النظام الدولي بشكل تشاركي، كما تهدف هذه المبادئ إلى صياغة إرادة سياسة جماعية على شكل واسع وممنهج يمكن من مواجهة التغيير المناخي. وتشمل هذه الأهداف كذلك بناء اقتصاد عالمي شامل مبني على العمل اللائق مع أجور تضمن الكرامة في جميع دول العالم ومجتمعات عادلة تقلص من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل الجيل الواحد وبين الأجيال والدول والأسر والأعراق وبين النساء والرجال وتأسيس مجتمعات تحمي السكان الذين يواجهون الهشاشة وتدعم الحقوق الاقتصادية وتبني سياسات تشاركية تحول دون استيلاء أقلية من مجموعات المصالح على اتخاذ القرار وتوسع من المبادئ الديمقراطية في اتخاذ القرار الاقتصادي وتضمن مستقبلاً مستداماً على أساس تعبئة الموارد والسياسات من أجل نمو اقتصادي خال من الوقود الأحفوري واستعادة صحة البيئة في كل أبعادها. وترتكز هذه المجموعة من الأهداف على مبادئ مثل حماية القواعد العالمية ضد الاستيلاء من طرف الفاعلين الأقوياء وتحديد مسؤوليات مشتركة ولكن مختلفة بناء على المستوى المطلوب من التنمية المحلية وحقوق الدول في مساحات سياسية لوضع استراتيجيات تنمية وقواعد عالمية لتعزيز دور العمال والمحاسبة والمقاربة التشاركية داخل المؤسسات الدولية العامة.

### النسوية البيئية

إن وجهة النظر النسوية المتجذرة في سياسات البيئة تنطوي على أحداث تحول من النظر إلى النساء بوصفهم أفراداً إلى مقاربة النوع كنظام ينظم علاقات القوة. إن النسوية البيئية أساسية لوضع بدائل نسائية للعدالة المناخية، بالنظر إلى أن العدالة المناخية تتبع من رأس مال الوقود الأحفوري الأبوي الذي يستغل ويسبب استخدام البيئة والنوع الاجتماعي بطرق متشابكة. وتقدم النسوية البيئية طرحاً يعتمد على اقتصاد الرعاية في اتفاق عالمي أخضر جديد نسوي ويقطع مع الاستعمار. والمقصود هنا بالرعاية هو مساهمة السوق وغيره في الحفاظ على الحياة سواء تعلق الأمر بالعمل الذي تقوم به الأسر لبعضها البعض بما في ذلك العناية بالأطفال والمسنين والمعاقين إلى الأمور المرتبطة بتحديات قطاع الصحة والعمل المؤدى عنه في أدائها لنفس الأدوار. لقد كشفت جائحة كوفيد 19 على ضرورة الرعاية مثلها مثل الأزمة المزمدة لضعف الاستثمار وضعف البنيات التحتية في اقتصاد الرعاية عالمياً. وينتج هذا من الاعتقاد الأبوي الذي يكرس التفرقة الجنسية لسوق الشغل سواء على المستويات المحلية أو الدولية.

إن الرفع وضمان طول أمد واستمرارية الاستثمار العام في اقتصاد الرعاية موازاة مع الالتزام بالتخلي عن الاستثمارات العامة والخاصة في اقتصاد الوقود الأحفوري وفي الجيش الأمريكي من أهم عناصر الاتفاق النسوي الأخضر الجديد الذي يضع قوانين لسحب الاستثمارات المضرة للقطاع المالي مقابل الاستثمار في الرعاية. ولقد تم تسليط الضوء على ضرورة التوقف عن الاستثمار في الوقود الأحفوري بعدما اقضت البنوك الخاصة في الدول المتقدمة مؤخراً 2.7 تريليون دولار لصالح شركات الوقود الأحفوري منذ تبني اتفاق باريس عام 2015، وتقتضي العدالة المناخية تحولاً كلياً نحو الطاقات المتجددة التي يتم الحصول عليها من مصادر عادلة والتي لا تستثمر في التعدين والوقود الأحفوري والزراعة والصناعات الغذائية التي تساهم في

التغير المناخي. وللولايات المتحدة دور أساسي في سحب الاستثمارات من الوقود الأحفوري باعتبارها البلد المسؤول عن أكبر قدر من الانبعاثات الكربون في العالم، حيث إن التلوث الذي ينجبه الجيش الأمريكي لوحده يعادل ماينتسبب فيه 140 دولة، في حين دول الجنوب العالمي الأقل مسؤولية عن هذه الأزمة تعاني من آثار تتراوح بين الجفاف الحاد إلى الأعاصير المدمرة والأضرار الاقتصادية. إن سحب استثمارات الولايات المتحدة من الوقود الأحفوري مهم لمواجهة التفاوتات الدولية المنهجية التي تغذي اللامساواة المناخية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن توجه الأموال المترتبة عن سحب الاستثمار من الوقود الأحفوري إلى اقتصاد الرعاية والبنيات التحتية المرتبطة به، فالحرص على ربط أعمال الرعاية بالعمل اللائق والأجور المناسبة لضمات كرامة الأسر علاوة على الامتيازات والحماية الاجتماعية من شأنه أن يساهم في خلق فرص شغل خضراء ومنعدمة ومنخفضة انبعاثات الكربون والتي تحسن من رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية عن طريق إنتاج الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية التي يعتمدون عليها. إن توسيع وتعزيز أعمال الرعاية يعادل الاستثمار في فرص الشغل في المجالات الخضراء ومنخفضة الكربون، ففقدت زادت أزمة المناخ من الحاجة إلى الرعاية استجابة للآثار الصحية واستجابة للكوارث، كل هذا جعل من توسيع وتعزيز البنى التحتية المرتبطة بالرعاية أمرا أساسيا لمواجهة الأزمات المناخية. ويجب أن تشمل الرعاية كذلك عمل مجتمعات الشعوب الأصلية من أجل حماية التنوع البيئي كما يتضح من خلال حقيقة كون أراضي الشعوب الأصلية لاتمثل إلا قسما ضئيلا إلا أنها تحتضن 85 بالمائة من التنوع البيولوجي للكرة الأرضية.

إن حقيقة الارتباط بين النوع والتغير المناخي تتجلى في تحمل النساء والأطفال بشكل غير متناسب للعواقب الوخيمة للتغير المناخي والكوارث البيئية، فالنساء يشتغلن مايقرب ثلثي ساعات العمل عالميا وينتجن نصف الغذاء العالمي ويكسبن عشرة بالمائة من الدخل العالمي. فمن بين أفقر مليار شخص في العالم، تبلغ نسبة النساء والفتيات 70 بالمائة.

وتعاني النساء المهمشات اقتصاديا وطأة التغير المناخي وعواقبه بشكل غير متساوي مقارنة بباقي الفئات. فعندما يتم الاضرار بالبيئة، ينهار النظام الاجتماعي ونمط الانتاج الذي تتكلف به النساء في العديد من دول الجنوب العالمي، حيث تضطر النساء إلى إحضار الماء وجمع الحطب والأعلاف وضمات الأمن الغذائي العائلي. فعندما تعاني الأسر من نقص الغذاء -وهو أمر يحدث مرارا بسبب التغير المناخي- فإنهن يبادرن بالتخلي عن غذائهن لصالح أطفالهن بينما يأكل الرجال. ولمعالجة اللامساواة الهيكلية بين الجنسين، يجب رؤية الوضع من خلال عدسات نسوية عالمية تأخذ في عين الاعتبار التاريخ العالمي للابوية عوض الاعتماد فقط على فكرة التغير المناخي باعتباره أزمة من صنع الانسان.

إن الأساس النسوي للاتفاق الأخضر الجديد يربط بين حقوق المرأة الانسانية والاقتصادية والاجتماعية. فاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين تؤكدان على حقوق المرأة، فعلى سبيل المثال تنص المادة 2 من الاتفاقية على الالتزام بسياسة القضاء على التمييز ضد المرأة باستعمال جميع الوسائل المناسبة وتدعو إلى احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز، بينما يدعو منهاج بيجين الدول في الفقرة 258 إلى القيام بتحليل للرابطة البنوية بين العلاقات بين الجنسية والبيئة والتنمية مع التركيز على قطاعات محددة مثل الزراعة والصناعة والصيد البحري والغابات والصحة البيئية والتنوع البيئي والمناخ والماء والصرف الصحي.

## نماذج السياسات

يتضح من خلال الخطابات الدولية بشأن الاتفاق الأخضر الجديد والانتعاش الأخضر وجود نموذجين للسياسات متداخلين بشكل طبيعي رغم اختلافهما، أولهما التركيز على البيئة وانبعاثات الكربون والتغير المناخي بوصفه تهديدا وجوديا لوجود الانسان، بينما يتمثل الثاني في اللامساوات البنوية المرتبطة ارتباطا عضويا بالاقتصاد العالمي وأنظمة التجارة وقواعدها. إن النموذج الراض للاستعمار يحطم هذه الثنائية ويؤكد على أن الهدف الأسمى للاتفاق الأخضر العالمي الجديد يتجلى في صياغة نموذج تنمية عادل ومستدام يسعى إلى القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية. إن أساس هذا النموذج المترابط هو مبدأ ريو 1992 الذي يحدد المسؤوليات المختلفة والمشاركة والذي تضم بعض مكوناته الرئيسية التحولات البنوية لأنماط الاستهلاك والانتاج

الحالية ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية وعدم التمييز في السياسات التجارية ونماذج اقتصادية وطنية تركز على التنويع الاقتصادي.

## مسؤوليات مشتركة لكن مختلفة

اعترفت قمة الأرض التي عقدتها الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو في عام 1992 بأن "البلدان لعبت أدواراً مختلفة في المساهمة في الأزمة البيئية، وأن البلدان في مراحل مختلفة من التنمية، وأن هذه يجب أن تؤدي إلى مبادئ رئيسية وأن يكون لها آثار مهمة على الإجراءات وإطار التعاون الدولي". إن أساس إنهاء الاستعمار من أجل اتفاق أخضر عالمي جديد يركز على مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم اختلافها والتي تعترف بأن للدول مسؤوليات تاريخية مختلفة في مواجهة التغير المناخي بناء على مساهماتهم المتفاوتة في التلوث وانبعاثات الكربون واستنزاف الموارد. كما يوضح هذا المبدأ أن الدول على مستويات مختلفة من التنمية، مما يعني اختلافات في الامكانيات المخصصة على المستوى الوطني لمواجهة التغير المناخي. والأهم من ذلك أن الديون المناخية مدعومة بمبدأ المسؤوليات المشتركة رغم اختلافها، وهذا ما يوضح التقليل في الفضاء الخاص بالبيئة بشكل منهجي في الدول النامية مع ما يترتب عن ذلك من آثار تضر بالاستدامة المستقبلية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن تفعيل مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم اختلافها ينطوي على أحداث تغيير بنيوي على مستوى السياسات ونمط العيش، فعلى سبيل المثال يجب على دول الشمال القيام بتغيير جذري لأنماط استهلاكها وانتاجها، وهذا يعني أن هذه الدول ستأخذ زمام المبادرة لتحسين المعايير البيئية وتقليل التلوث والخفض من استعمال المواد السامة والحد من تدمير الموارد الطبيعية. ونجد في قلب تحول أنماط الاستهلاك الاعتراف بضرورة خفض اللامساواة في انبعاثات الكربون. وهذا من جانبه يشير إلى تفاوتات من قبيل أن المواطن الأمريكي مسؤول في المتوسط عن انتاج 14.95 طن مقارنة بـ 6.57 طن بالنسبة للصيني و2.01 طن بالنسبة للبرازيلي و1.57 طن بالنسبة للهندي. ولخفض الاستهلاك بشكل فعال، يجب تغيير نمط العيش في دول الشمال، وهذا يعني خفض استهلاك الطاقة والاعتماد على نظم غذائية نباتية والاعتماد أكثر على إعادة التدوير ووقف استعمال البلاستيك والاستثمار في البنى التحتية التي تدعم التحلي عن السيارات لصالح استعمال وسائل النقل العامة وغيرها من التدابير. كما يجب على أنماط الاستهلاك المستدام في الشمال الاعتراف والعمل على الربط بين الاستهلاك في الشمال والبيئة والفقير والعدالة في الجنوب. لذا، يجب على الشمال تنظيم بيئه الداخلي وأن يظهر لبقية العالم أن السلوك الاقتصادي والاجتماعي مرتبط بالتغير المناخي.

## نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية

ويمكن القول أن نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية يعتبران من أبرز النماذج الهيكلية التي تحدد القدرات الوطنية للتخفيف والتكيف مع التغير المناخي. فالنموذج الذي يقطع مع الاستعمار ويمكن من الولوج والمساواة وتنمية القدرات، يقتضي موافقة دول الشمال على نقل التكنولوجيا ذات الصلة بتكنولوجيات البيئة وتسهيل الولوج إلى الأدوية واللقاحات المنقذة للحياة. ففي حين تتحكم عوامل متعددة في نقل التكنولوجيا مثل تدفقات الاستثمارات والولوج إلى التمويل بالنسبة للشركات الصغرى والبنى التحتية الملموسة والدعم العام، يبقى العامل الأهم هو الملكية الفكرية والتي تبقى براءات اختراع حيوية واسراراً تجارية بعيدة عن متناول الجنوب العالمي. وتستند حقوق الملكية الفكرية على أهمية التكنولوجيا للاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية في التاريخ الحديث. فمنذ 1820، مثل الابداع التكنولوجي 80 بالمائة من التفاوتات بين الدول الغنية والفقيرة.

إن الاتفاق حول الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية داخل منظمة التجارة الدولية يوضح في المادة 66.2 على أنه يجب على الدول المتقدمة "تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا لفائدة الدول الأعضاء الأقل نمواً من أجل تمكينها من انشاء قاعدة تكنولوجية سليمة ومستدامة". وتسمح المادة 31 الاتفاق حول الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بالترخيص الاجباري والمعروف بالرخصة التي تسمح باستعمال و انتاج منتجات محمية ببراءة اختراع بدون اذن صريح من صاحب براءة الاختراع وهذا من شأنه احداث ولوج اكبر لهذه البراءات من طرف العديد من الدول السائرة في طريق النمو، خاصة الدول

المهمشة اقتصادية. وتنص المادة 31 على أن براءات الاختراع يمكن أن يتم نسخها دون اذن صاحبها في حالات الطوارئ الوطنية، وفي هذا الصدد يمكن للاتفاق الأخضر الجديد أن يشير إلى أن تهديدات الناتجة عن التغير المناخي التي تتعرض لها أنماط العيش وحماية البيئة وبقاء الانسان تشكل "طوارئ وطنية"، وبالتالي يجب إعفاء تكنولوجيات البيئة من أعمال نظام حقوق الملكية الفكرية.

إن استعمال مقتضيات الاتفاق حول الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مثل الترخيص الإجمالي أو تسهيل الولوج إلى المعلومة وتقاسم المنافع، من بين التدابير السياسية والقانونية الرامية إلى تسهيل تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات المتعلقة بالبيئة على أسس تيسيرية وتفضيلية. ويشكل بناء القدرات المحلية احدى أهم جوانب تطوير التكنولوجيا ونقلها حتى يتسنى للناس والمؤسسات في الدول النامية انتاج التكنولوجيات التي يمكن استعمالها في الاقتصاد المحلي، لذا يتعين إعادة صياغة القواعد التجارية التي تحكم حقوق الملكية الفكرية من أجل تحقيق مساواة في الولوج إلى تكنولوجيا البيئة والحفاظ على أنظمة المعرفة للشعوب الأصلية والرفع من مساهمة الجنوب العالمي في مواجهة التغير المناخي.

## السياسات التجارية غير التمييزية

إن إنهاء الاستعمار يقتضي اجراءات تجارية متعلقة بالمناخ غير تمييزية ضد الدول النامية، فحاليا تفرض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تدابير تجارية أحادية ضد منتجات الدول النامية باسم "التحول إلى الاقتصاد الأخضر". وتشمل هذه الإجراءات التجارية مثلا تعريفات الكربون وضرائب التكيف الحدودي على المنتجات التي تصدرها الدول النامية والتي تتسبب في انبعاثات الكربون تتجاوز مستويات معينة في عملية تصنيعها أو التي لا تتوفر على مراقبة على أساس معايير تحدها البلدان المتقدمة المستوردة. وفي حين تبرر البلدان المتقدمة هذه التدابير التجارية باعتبارها استجابة سياسية ضرورية لأزمة المناخ، فإنها تعمق بشكل فعلي عدم المساواة في نظام التجارة العالمي غير المتكافئ، كما يعاني النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من التمييز دون توفير سبل الانصاف الواجبة من خلال نقل التكنولوجيا من أجل عمليات التصنيع الأنظف على سبيل المثال.

ومن بين المخاوف هو أن مثل هذه التدابير التجارية يمكن أن تستخدم كأدوات سياسية قسرية من قبل البلدان المتقدمة لضمان امتثال البلدان النامية لضوابط أقوى متعلقة بالمناخ مثل خفض انبعاثات الكربون، حتى لو كانت تنفذ التزامات التخفيف بموجب اتفاقية باريس. كما تتجاوز هذه التكتيكات السياسية مبدأ المسؤوليات المشتركة والمختلفة في السياق التاريخي لانبعاثات الكربون، حيث استهلكت البلدان المتقدمة أكثر بكثير من حصتها العادلة من ميزانية الكربون العالمية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهداف التخفيف لاتفاق باريس. وردا على ذلك، تعارض البلدان النامية تدابير "التجارة الخضراء" هذه في ضوء المنحدر الزلق الذي يمكن من خلاله إساءة استخدامها كحماينة تجارية أحادية الجانب تعاقب في جوهرها البلدان النامية لعدم امتلاكها الموارد المالية أو لافتقارها للتكنولوجيات منخفضة الكربون.

## التنوع الاقتصادي

يضمن الاتفاق الأخضر العالمي الجديد الذي ينهي الاستعمار الأخضر بشكل استباقي في الجنوب العالمي دعم التنوع الاقتصادي من أجل تعزيز جهود التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. والتنوع الاقتصادي أمر حيوي للحد من الاعتماد الاقتصادي للبلدان النامية على الوقود الأحفوري أو وقف استعماله وبالتالي تعزيز الانتقال العادل إلى نماذج اقتصادية نظيفة. ويتطلب تحقيق أهداف تغير المناخ العالمي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس استراتيجيات تنوع اقتصادي واسعة

النطاق وسياسات انتقالية عادلة، والتي تستند إلى وصول البلدان النامية إلى السياسات والمرونة في النظم المالية والتجارية والاستثمارية الدولية.

ويطلب الانتقال العادل من الاقتصادات المعتمدة على الوقود الأحفوري إلى الاقتصادات الخالية من الكربون والمنصفة تحديد الفروق الدقيقة في الإنصاف في السياق الفريد لكل بلد في طور النمو. وعلى الصعيد الوطني، يعني ذلك التركيز على الاحتياجات التمويلية والتكنولوجية المحددة المطلوبة في ذلك البلد، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها، والتكوين القطاعي لاقتصاد ذلك البلد، ضمن عوامل أخرى. وعلى المستوى الدولي، يشمل ذلك تسليط الضوء على ترتيبات التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس التابع لها والتي تحتاج إلى تعزيز أو توسيع نطاق من أجل معالجة استراتيجية التنويع الاقتصادي العادلة على المستوى الوطني.

هناك العديد من المكونات الرئيسية التي تخدم تحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان النامية، من بينها نقل التكنولوجيا والاستثمارات الإنتاجية لضمان أن يتم الانتقال والتحول بطريقة عادلة. ويتطلب الحصول على الطاقة والهيكل الأساسية للطاقة الولوج إلى التكنولوجيات والاستثمارات العامة طويلة الأجل في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، دون تكرار أوجه الإجحاف المتأصلة في الخصخصة وخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يجب إعطاء الأولوية للانتقال العادل للقوى العاملة، ولا سيما العمال المهمشين وغير المستقرين في مبادرات خلق العمل اللائق، بطرق تراعي بشكل استباقي مقارنة النوع والعرق والطائفة والإمكانات. ويجب كذلك دمج هدف التنويع الاقتصادي في جميع الآليات وتدفقات التمويل المتعلقة بإدارة المناخ، بما في ذلك تمويل المناخ، ونقل التكنولوجيا، وتمويل التكيف، والتعويض المالي على الخسائر والأضرار.

## التغيير المنهجي في البنية المالية الدولية

يركز الاتفاق الأخضر العالمي الجديد العادل على التحول الهيكلي للبنية الاقتصادية والمالية العالمية عن طريق الاعتراف بأن الديون والظلم المالي والضريبي هي الدوافع البنوية للوقود الأحفوري والاستخراج البيئي. إن القيود المعقدة التي تواجهها البلدان النامية في زيادة التمويل العام طويل الأجل للاتفاق الأخضر العالمي الجديد ناتجة إلى حد كبير عن استنزاف الموارد بسبب ثقل الديون والتشفير المالي والتهرب الضريبي. إن إصلاح الحكامة الاقتصادية العالمية، التي لا تزال تتشكل من خلال عدم المساواة في السلطة والتصويت منذ الحقبة الاستعمارية داخل مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو في قلب الاتفاق الأخضر العالمي الجديد النسوي والمنهجي للاستعمار.

## **تركيز الاستثمار العام في الخدمات العامة**

هناك علاقة حاسمة بين الاتفاق الأخضر العالمي الجديد العادل والاستثمار العام في الخدمات العامة، لا سيما في قطاعات الصحة والرعاية. فعندما تحدث الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ، فإن أكبر نظام دعم هو نظام قوي للصحة العامة والرعاية، والتي تشمل أنظمة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان. وبالنسبة للفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والأطفال، يمكن أن يسبب غياب خدمات عامة جيدة آثار سلبية طويلة الأمد على حقوق الإنسان بما فيها تلك المتعلقة بالولوج إلى الصحة والتعليم والعمل، من بين أمور أخرى. وكلما كان الشخص أكثر تهيمشا، مثل السكان الأصليين أو المهاجرين أو اللاجئين، زادت درجة حرمانه من الخدمات العامة الأساسية. وبالنسبة للنساء، ولا سيما في البلدان النامية، عادة ما يكون القطاع العام مصدرا حاسما للعمالة، وفي غالبية البلدان النامية تتجاوز حصة المرأة في العمالة في القطاع العام حصتها في مجموع العمالة المجورة. عندما يخفض صانعو السياسات أو يفشلون في توفير التمويل العام للخدمات العامة، فإنهم يتوقعون بشكل أساسي من النساء والمجتمعات المهمشة تقديم الخدمات من خلال تنفيذ العمل الذي يجب أن توفره الدولة. ومع ذلك، فإن توليد واستدامة الإنفاق العام والاستثمار في الخدمات العامة يتطلب توافر الموارد المالية العامة التي تقيدتها بشكل منهجي الديون والظلم المالي والضريبي. ويقتضي ضخ للاستثمارات العامة في بلد من البلدان النامية الإرادة السياسية لمعالجة الطرق التي تتآكل بها الخزانة العامة من خلال مدفوعات

الديون المثقلة بالفوائد للدائنين الدوليين، والتهرب الضريبي من جانب الشركات الممتددة الجنسيات، وتخفيضات الميزانية العامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين الخواص.

## التركات الاستعمارية والديون المتعددة الأبعاد

خلفت الجائحة الصحية العالمية جائحة ديون في جميع البلدان النامية، التي أدت مجتمعة ما يقرب من 194 مليار دولار للدائنين من القطاع الخاص ومتعددي الأطراف وعلى المستوى الثنائي في عام 2020، وهذا يعادل أربعة أضعاف موارد التمويل الطارئ لصندوق النقد الدولي منذ بداية الجائحة. وفي عام 2020، كانت خدمة الدين العام الخارجي أكبر من الإنفاق على الرعاية الصحية في 62 بلداً على الأقل، وأكبر من الإنفاق على التعليم في 36 بلداً على الأقل، حيث شهد 58 بلداً مغادرة تحويلات مالية خارج حدودها أكثر من الإيرادات. وما توضحه هذه الصورة بشكل مفرط هو أن عدم المساواة في الحصول على اللقاحات ليس فقط مقيدا للانتعاش الاقتصادي والصحي للبلدان النامية، بل يشكل كذلك عبء ديون لا يمكن تحمله يستنزف الموارد المالية الحيوية للاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والخدمات العامة التي تحافظ على الأرواح وسبل العيش.

يتطلب تحقيق هدف الإنهاء العادل للاستعمار آلية لمعالجة الديون المتعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة والتي يمكن أن تدعم الدول في إعادة هيكلة أو إلغاء ديونها بطريقة عادلة مع جميع الدائنين. ويجب أن تتجاوز تقييمات القدرة على تحمل الديون مجرد النظر في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأن تدمج تمويلا مجديا في مجالات تمويل المناخ والمساواة بين الجنسين وتقييمات الأثر على حقوق الإنسان. كما أن مقارنة إنهاء الاستعمار بشأن الديون تفكك أشكال الديون المتعددة: الديون غير القانونية، والديون المرهقة، والديون البغيضة، والديون التي لا يمكن تحملها، والديون الأخلاقية، والديون المناخية، والديون التاريخية. وتقر عدالة الديون أيضا بأن أزمات الديون المزمنة في البلدان النامية تنبع من إرث تاريخي من عدم المساواة في القوة بين الدول، مما يؤدي إلى إجهاد القدرات الإنتاجية وإمكانات الإيرادات المحلية في البلدان النامية مما يغذي الاقتراض الخارجي.

يدعم الاتفاق الأخضر العالمي الجديد النسوي والمنهي للاستعمار الدعوة الطويلة الأمد للحصول على تعويضات مناخية من البلدان المتقدمة للتعويض عن الانبعاثات التاريخية للغالبية العظمى من الكربون والتعويض عن الخسائر والأضرار البيئية على مدى قرون. وتقتضي التعويضات استجابة للأضرار الماضية والحالية حكاما ديمقراطية في تقديم المساعدات واستخدامها وتمييزها عن تدفقات المساعدات. ومن المهم أيضا تجديد موارد صندوق المناخ الأخضر لتعزيز العمل المناخي للبقاء دون مستوى ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 1.5 درجة مئوية، والوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة بتوفير 100 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020. كما يجب على الدول المتقدمة أيضا احترام حصصها العادلة لدورها التاريخي في أزمة المناخ.

لا يأخذ الدين المناخي في عين الاعتبار العصر الحالي للضرر البيئي فحسب، بل يأخذ أيضا عصر الإمبريالية البيئية من الماضي إلى الحاضر. ويشمل هذا الإطار الاستغلال خلال الحقبة الاستعمارية وتراكمها، والرأسمالية الأحفورية في عصر التصنيع، فضلا عن الأمولة الخضراء اليوم. وتتجلى الصلة بين تغير المناخ والديون أيضا في كيفية قيام وكالات التصنيف الائتماني بدمج مواطن الضعف المناخية في تصنيفات المخاطر، مما يؤدي إلى تدهور فرص الحصول على رأس المال وخلق ضائقة ديون أكبر للدول المعرضة للتأثر بالتغير المناخي في الجنوب العالمي، ولا سيما الدول الجزر الصغيرة.

## التقشف يقوض المجال العام

لقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا تكلفة الحفاظ على القدرة على تحمل الديون من خلال المعايير التي حددها المقرضون والدائنون الرسميون والخاصون. وينطوي ذلك على التقشف المالي، الذي يفرض في المقام الأول من خلال شروط قرض صندوق النقد الدولي، التي تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر هشاشة في البلدان النامية، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة

وكذلك الإقصاء والتمييز على جميع مستويات الدخل والنوع الاجتماعي والعرق والطائفة والإعاقة والجنس. وتؤكد البيانات التجريبية عن أثر تدابير التقشف المالي، فضلا عن البحوث التي أجراها مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي بشأن استجابة الصندوق للأزمة المالية والاقتصادية، حيث إن تخفيضات الميزانية أدت إلى تخفيضات في الاستثمارات في مجالي الصحة والتعليم وخسائر في المعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية المكتسبة بشق الأنفس وتجميد الأجور العامة وتسريح العمال الذي يؤثر على موظفي القطاع العام مثل المعلمين والممرضات والأطباء والموظفين العموميين الذين يشكلون جزءا كبيرا من فاتورة الأجور العامة في البلدان النامية وزيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وزيادة ضرائب الاستهلاك وكلها تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء والنساء. فالتقشف يؤدي إلى تفاقم التفاوت من خلال زيادة حصة الدخل 10% الأغنى على حساب 80% الأقر.

وينتهك التقشف المالي بشكل خاص حقوق المرأة والفئات المهمشة، مما يعرض حقها في السكن والغذاء والضمان الاجتماعي ومستوى معيشي لائق للخطر، كما يؤدي التقشف إلى تفاقم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتعزيز عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. وتحدث آثار تخفيضات الميزانية على حقوق المرأة من خلال ثلاث جوانب رئيسية تتجلى في تقلص فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وفقدان سبل العيش، وزيادة العمل غير مدفوع الأجر والفقر. وكثيرا ما تؤدي تخفيضات الدولة في الميزانية إلى خفض أو إلغاء البرامج والخدمات ذاتها التي تفيد المرأة في المقام الأول، مثل التأمين ضد البطالة، وامتيازات الإسكان، والدعم الموجه للأطفال، ومستشفيات العجز، ودعم الوقود. وغالبا ما تكون برامج الحماية الاجتماعية، التي يمكن القول إنها نظام الدعم الأكثر أهمية للنساء ذوات الدخل المنخفض، أول الخدمات التي يتم تخفيضها، حتى في البلدان التي تعاني من الفقر المدقع.

علاوة على ذلك، يؤدي التقشف المالي إلى مزيد من البطالة وسط النساء ويدفعهن إلى العمل غير المستقر وزيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مع إلحاق أضرار طويلة الأمد بدخلهن وسبل عيشهن وحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة للتمييز لصالح الأبوية بين الجنسين داخل الأسرة المعيشية، فإن الفتيات أكثر عرضة من الفتيان للهدر المدرسي خلال فترات الضائقة الاقتصادية لأنهن يقمن برعاية الأشقاء الأصغر سنا منهن أو غيرهن من أفراد الأسرة بينما تسعى أمهاتهن إلى الحصول على عمل مدفوع الأجر. وحتى إذا تمت استعادة دخل الأسرة بمجرد تعافي الاقتصاد، فإن الخسائر التعليمية غالبا ما تؤدي إلى عدم مساواة طويلة الأمد بين الجنسين. الأهم من ذلك، أن التقشف قائم على النوع الاجتماعي والعنصرية. وحتى في البلدان المتقدمة مثل المملكة المتحدة، تعاني النساء السود والآسيويات أكثر من غيرهن بسبب التقشف.

## العدالة الضريبية دعوة إلى إنهاء الاستعمار

إن التدفقات المالية غير الشرعية التي تشمل التهرب الضريبي للشركات أو تجنبها وإساءة استعمالها، تستنزف إيرادات ضريبية حيوية من البلدان النامية وتعمق الفقر وعدم المساواة. يشكل هذا الظلم الضريبي نقلا صافيا للثروة من الشمال إلى الجنوب يجب على الاتفاق الأخضر العالمي الجديد النسوي معالجته من خلال السياسة والقانون والتعاون الدولي، وكذلك من خلال اتفاقية ضريبية عالمية وحكومية دولية للأمم المتحدة ينتج عنها مقتضيات ملزمة. فلقد خسر الجنوب العالمي ما يقرب من 7.8 تريليون دولار خلال 10 سنوات من 2004 إلى 2013، بينما تخسر إفريقيا ما يقرب من 90 مليار دولار سنويا من خلال التهرب الضريبي والسرقة، نصفها يحدث من خلال صادرات السلع مثل الذهب والماس والبلاتين.

وتسلط مقاربة إنهاء الاستعمار الضوء على الظلم الصارخ المتمثل في سحب هذه الأموال من المجتمعات ذات الموارد الشحيحة لتمويل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن التعافي من الجائحة الصحية العالمية وأثار تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، تتراكم هذه الأموال في الملاذات الضريبية التابعة لبعض أغنى الشركات في العالم. ولا تؤدي هذه التدفقات المالية إلى تخفيضات

في الإنفاق العام لصالح حكومة نسوية وإنهاء استعمار فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تفاقم أعباء الديون عندما تقتصر البلدان النامية الأموال من أجل سد فجوات الميزانية الناجمة عن الإيرادات الضريبية المفقودة. وتوضح هذه الصلة بين التدفقات المالية غير الحكومية والديون السيادية العقبات الهيكلية التي تحول دون أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالعدالة المناخية والمساواة بين الجنسين. لذا، يتطلب الاتفاق الأخضر العالمي الجديد النسوي والمنهي للاستعمار منع هذه الإيرادات الضريبية المفقودة قانونا من الهروب من الحدود الوطنية، مع فرض عقوبات على ممن يرتكب هذه المخالفات في الشركات.

## التمويل الأخضر يقوض العدالة المناخية

إن المخططات الخضراء التي يقودها القطاع الخاص والقطاع المالي مثل السندات الخضراء، ومرفقات خضراء "التعويض" الكربون، ومبادلات "الديون بالطبيعة"، والاستثمار المؤثر، على سبيل المثال، تؤدي إلى تسليع وإضفاء طابع مالي على البيئة مع تجريد المجتمعات المحلية- التي غالبا ما تكون من السكان الأصليين أو المهمشين- من حقوقهم وأراضيهم وسبل عيشهم. وتشجع الأموال الخضراء، التي تجمعها في الغالب الأسواق المالية للبلدان الغنية، مختلف الحلول الخاطئة مثل احتجاز الكربون في مجال الطاقة الحيوية وتخزينه، وأسواق تجارة الكربون، والهندسة الجيولوجية، التي تسمح للملوثين الصناعيين بدفع رسوم بسيطة نسبيا لمواصلة تلويث كوكبنا المحدود والفضاء الجوي ومراكمة الأرباح من خلال الأنشطة الاقتصادية الاستخراجية في مناجم الجنوب العالمي والمزارع والغابات والأراضي. ويرسخ مايسمى بالاستيلاء الأخضر التفاوتات الهيكلية من المستويات العالمية إلى الوطنية ودون الوطنية والمحلية. إن الاستيلاء الأخضر المرتبط بالحفاظ على التنوع البيولوجي، وعزل الكربون الحيوي والوقود الحيوي وخدمات النظام الإيكولوجي والسياحة البيئية و"تعويضات" الكربون متأثر بالتاريخ العميق للاستغلال الاستعماري والاستعماري الجديد باسم البيئة.

يرتبط مجال التوسع في "الاقتصاد الأخضر" ب "الحلول القائمة على الطبيعة" ، أو NbS ، والتي تروج لأسطورة مفادها أن إمكانيات عزل الكربون في NbS يمكن أن تعوض الحرق المستمر للوقود الأحفوري. لكن التعويضات لا تقلل من التركيز الكلي لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. في أحسن الأحوال ، لا تؤدي إلى انبعاثات صافية وتسمح باستمرار العمل كالمعتاد مع حجب الحاجة الملحة لوقف انبعاثات الوقود الأحفوري. يجب على GGND النسوية وإنهاء الاستعمار أن تفصل ببراعة الحلول الحقيقية القائمة على الطبيعة عن الإغراءات القائمة على الطبيعة ، مثل تعويضات الكربون ، وبناء فهم كتلة حرجة من سكان العالم بأن معالجة تغير المناخ تتطلب إنهاء حرق الوقود الأحفوري وبذل كل ما في وسعنا لأخذ الكربون الذي تراكم من القرن الماضي من الانبعاثات الأحفورية من الغلاف الجوي. يحتاج GGND الذي يعمل من أجل النساء والجنوب العالمي إلى إزالة الكربون من المجتمعات مع إزالة الكربون في نفس الوقت من النظم البيئية لكوكبنا على مدى العقود القليلة المقبلة.

يرتبط مجال التوسع في "الاقتصاد الأخضر" ب "الحلول القائمة على الطبيعة" ، والتي تروج لأسطورة مفادها أن إمكانيات عزل الكربون يمكن أن تعوض الحرق المستمر للوقود الأحفوري. لكن ذلك لا يخفف من التركيز الكلي لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي في أحسن الأحوال ولا تؤدي إلى انبعاثات صافية، في حين أنها تسمح باستمرار العمل كالمعتاد مع حجب الحاجة الملحة لوقف انبعاثات الوقود الأحفوري. لذا، يجب على الاتفاق الأخضر العالمي الجديد النسوي والمنهي للاستعمار أن يميز بين الحلول الإبداعية الحقيقية القائمة على الطبيعة وبين الإغراءات القائمة على الطبيعة مثل تعويضات الكربون، كما يتعين عليه توعية شرائح واسعة من سكان العالم بأن معالجة تغير المناخ تتطلب إنهاء حرق الوقود الأحفوري وبذل كل ما في وسعنا لإزالة الكربون المتراكم منذ القرن الماضي جراء الانبعاثات الأحفورية من الغلاف الجوي. ويحتاج الاتفاق الجديد خدمة للنساء والجنوب العالمي إلى إزالة الكربون من المجتمعات ومن النظم البيئية لكوكبنا في العقود القليلة المقبلة.

## الطريق إلى الأمام

استنزفت الدول الغنية 152 تريليون دولار من الجنوب العالمي منذ 1960، فالاميرالية لم تنته بعد، بل فقط غيرت من شكلها"، جايسون هيكل وديلان سوليفان وحذيفة زومكاوالا.

- أعمال وتحسين مرونة حقوق الملكية الفكرية لصالح البيئة (بما في ذلك الترخيص الاجباري من طرف الدول النامية)،
- ضمان نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والمتعلقة بتغير المناخ إلى البلدان النامية لدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس وتشجيع الانتقال إلى تنمية مستدامة عادلة ومنسجمة بيئيا،
- تجسيد وتفعيل المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح الدول النامية في الاتفاقات التجارية الدولية،
- فرض حظر صريح على الحمائية التجارية المفروضة من جانب واحد بما في ذلك تدابير الاستجابة للتغير المناخي والبيئة وضمن معاملة أكثر إنصافا للدعم الموجه للدول النامية،
- وضع بند سلام بشأن المشاركة في تسوية النزاعات بما في ذلك في منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير التجارية ذات الصلة بالبيئة في الدول النامية،
- وضع آلية لمعالجة الديون السيادية تحت رعاية الأمم المتحدة يمكنها دعم الدول في إعادة هيكلة ديونها أو إلغائها بطريقة عادلة مع جميع الدائنين. ويجب أن تستند إعادة هيكلة الديون إلى تقييمات القدرة على تحمل الديون التي تأخذ في الاعتبار الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وتمويل المناخ،
- تنفيذ سياسات التحفيز المالي العكسي للدورات الاقتصادية باعتبارها أكثر الوسائل فعالية وإنصافا لتحفيز الانتعاش الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز إعادة التوزيع من خلال التحويلات العامة. وتشمل مجموعة أدوات السياسة المالية التوسعية على سبيل المثال إنشاء أراضيات للحماية الاجتماعية الشاملة، وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، بما في ذلك للعاملين في القطاع غير المهيكل، والضرائب التصاعدية، واستخدام احتياطات النقد الأجنبي لبعض البلدان النامي،
- وضع اتفاقية أممية دولية بشأن الضرائب لمعالجة الملاذات الضريبية وإساءة استخدام الضرائب من قبل الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من التدفقات المالية غير المشروعة. كما يجب تنفيذ تدابير ضريبية تصاعدية لإعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء ومن الرجال إلى النساء والمتحولين جنسيا والمجتمعات غير المطابقة للنوع الاجتماعي، مثل رفع معدلات الضرائب على البنوك العالمية والشركات الكبيرة،
- تنفيذ اللوائح العالمية والوطنية لمعاملات التداول المالي للحد من المضاربة وقف التقلبات في اسعار العملات والأصول،

## تعويضات شاملة لجبر الضرر

"إن التعويضات لا تتعلق بالمال فحسب، بل إنها لا تتعلق في الغالب بالمال. في الواقع، المال لا يشكل ولو واحد في المائة من التعويض، إذ يتعلق التعويض في الغالب بإجراء الإصلاحات، أولها إصلاحات عسامية، على أنفسنا: إصلاحات عقلية، إصلاحات نفسية، إصلاحات ثقافية، إصلاحات تنظيمية، إصلاحات اجتماعية، إصلاحات مؤسسية، إصلاحات تكنولوجية، إصلاحات اقتصادية، إصلاحات سياسية، إصلاحات تعليمية، إصلاحات من كل نوع من أجل إعادة إنشاء مجتمعات مبنية على العرق والحفاظ عليها." - البروفيسور تشينوزو، في الجلسة العامة الثانية للمؤتمر الأفريقي الأول المعني بالتعويضات، أبوجا، نيجيريا، 27 أبريل، 1993.

تكافح حركة التعويضات الشاملة من أجل الاعتراف والتعويض، وكذلك من أجل التغييرات الهيكلية والدائمة في أنظمتنا السياسية والاقتصادية القائمة التي نشأت مباشرة من إرث الاستعمار والاستعباد والتي لا تزال موجودة حتى يومنا هذا. المبادئ الأساسية الخمسة لجبر الضرر- على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2006 - تشمل ضمانات عدم التكرار ورد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل والترضية. ويحقق جبر الضرر العدالة بإزالة أو جبر عواقب الأفعال غير المشروعة ومنع الانتهاكات وردعها. ويدرك نهج التعويضات الشامل أن أوجه عدم المساواة متأصلة في تصميم قواعد التجارة

والتمويل الدوليين ذاتها التي أرسيت في الحقبة الاستعمارية والتي لا تزال مستمرة اليوم من خلال مؤسسات ونماذج قانونية وسياسية أكثر تطوراً.

ويسعى الناشطون في مجال جبر الضرر إلى إنهاء استعمار المؤسسات والسياسات غير العادلة من خلال المساواة والتمثيل والحقيقة والمصالحة، والملكية المشتركة، وإعادة التأهيل من خلال الرعاية الطبية والنفسية، فضلاً عن الخدمات القانونية والاجتماعية، على سبيل المثال. وتشمل ضمانات عدم التكرار تدابير هيكلية واسعة النطاق، مثل الإصلاحات المؤسسية في الجيش وقوات الأمن، وتعزيز استقلال القضاء ونزاهته، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما المدافعين عن هوية الإناث، وكفالة حقوق الإنسان، فضلاً عن المساواة المناهضة للعنصرية والنسوية في الخدمات العامة، وإنفاذ القانون، ووسائل الإعلام والإنتاج الثقافي، والأعمال التجارية والصناعة، فضلاً عن الخدمات النفسية والاجتماعية. إن نهج التعويضات الشامل، باعتباره نهجاً يدمج مجموعة واسعة من الإصلاحات العقلية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والنفسية، هو رحلة قوية للشفاء من خلال الإصلاح والتي يمكن أن تظهر رؤى وأهداف صفقة خضراء عالمية جديدة نسوية وإنهاء الاستعمار.

يسعى الناشطون في مجال جبر الضرر إلى إنهاء الممارسات الاستعمارية للمؤسسات والسياسات غير العادلة من خلال تحقيق المساواة والتمثيلية وإعلاء الحقيقة والمصالحة، والملكية المشتركة، وإعادة التأهيل من خلال الرعاية الطبية والنفسية، فضلاً عن الخدمات القانونية والاجتماعية، على سبيل المثال. وتشمل ضمانات عدم التكرار تدابير هيكلية واسعة النطاق، مثل الإصلاحات المؤسسية في الجيش وقوات الأمن، وتعزيز استقلال القضاء ونزاهته، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما المدافعين عن هوية الإناث وضمن احترام حقوق الإنسان، فضلاً عن المساواة المناهضة للعنصرية والنسوية في الخدمات العامة، وإعمال القانون، وتعزيز الإنتاج الإعلامي والثقافي، والأعمال التجارية والصناعة، فضلاً عن الخدمات النفسية والاجتماعية. إن نهج التعويضات الشامل، باعتباره نهجاً يدمج مجموعة واسعة من الإصلاحات العقلية والثقافية والاجتماعية والتعليمية والنفسية، هو رحلة قوية للشفاء من خلال الإصلاح والتي يمكن أن تظهر رؤى وأهداف صفقة خضراء عالمية جديدة نسوية وإنهاء الاستعمار.

## إنهاء الاستعمار في إنتاج المعرفة

يتمثل الهدف الأساسي للاتفاق الأخضر العالمي الجديد النسوي والمنهي للاستعمار في تحدي الإنتاج الاستعماري للمعرفة من خلال معالجة البصمة المهيمنة للتفكير الاقتصادي النيوليبرالي. وهذا ينطوي على إضفاء الطابع المؤسسي على علاقات القوة والتسلسل الهرمي الاجتماعي غير المتكافئ وإضفاء الطابع الاجتماعي عليه وإعادة إنتاجه بواسطة أنظمة المعرفة. ويعد الانضباط الاقتصادي الكلاسيكي الجديد من بين النظريات والأفكار الاقتصادية الممكنة في طيف غير متجانس وتعددي. لهذا السبب يجب أن نطرح السؤال التالي: من ينتج ما يصنف على أنه "معرفة" وما هي المصالح الخاصة لهذه الجهات الفاعلة؟ ماهو التاريخ والفلسفة والنظريات والمهجيات التي تدرس في المناهج المدرسية والجامعية؟

يمكن إرجاع عقدة القوة والمعرفة إلى قرون من المحو الفكري لأنظمة المعرفة غير الغربية، حيث وضعت السردية الاستعمارية حول "جعل الآخر متحضراً" كل من الحداثة والعلم والعقلانية على أنها مفاهيم متفوقة على أنظمة المعرفة للسكان الأصليين وغير الغربيين خاصة فيما يتعلق بأشكال المعرفة وأساليب الحياة غير المكتوبة أو غير المشفرة. وفي العقود الأخيرة، شوهد منطقتان مماثلتان في تدريب الطلاب في جميع أنحاء الجنوب العالمي في الفكر الاقتصادي والاجتماعي الذي يغلب عليه الطابع الأوروبي والكلاسيكي الجديد. وربما يكون الانحراط الواعي في دعم تعددية المعرفة والأساليب والتطبيق العملي أحد أهم الطرق لضمان أن تكون السياسة العالمية والنموذج المؤسسي للاستدامة- الذي يعالج حقائق تغيير المناخ- منصفاً حقاً في أشكال المعرفة المعترف بها وطرق تقييمها وتوظيفها.

## تفكيك التراتيبات وإعادة بناء العلاقات

تسببت قرون من الاستعمار في خلق تسلسلات هرمية من خلال الهياكل الاجتماعية للعرق والنوع الاجتماعي والجنسانية والقدرة والمظهر والاستيعاب. وإلى غاية اليوم، تعد هذه التسلسلات الهرمية جزء لا يتجزأ من القواعد والمعايير الدولية التي تحكم السياسات الاقتصادية والتجارية من أجل الحفاظ على اقتصاد عالمي جنساني وعنصري. وكما تقول روث ويلسون غيلمور: "الأسماوية تتطلب عدم المساواة والعنصرية تكرسها".

إن الصيغة الاستعمارية للإنسانية هي صيغة الفرد العقلاني والموضوعي المنفصل عن الطبيعة والمتفوق عليها. وهكذا تم نشر كذبتين تاريخيين ، حيث يتم إعلان الطبيعة "ميتة" والأرض "فارغة". وإذا كانت الأرض فارغة، يمكن تهجير المجتمعات الأصلية والريفية أو القضاء عليها، وإذا ماتت الطبيعة ، فيمكن استغلالها للحصول على موارد غير محدودة. وتتضمن روح إنهاء الاستعمار القطع مع أنظمة المعرفة التي لا تزال متجذرة في النموذج الديكارتي الذي يفترض أن التفكير يأتي قبل الوجود، وهذا ينطوي على إعادة تصور الإنسانية مع نظرية المعرفة لجميع الذين يعيشون على الهامش، ولا سيما السكان الأصليين. وفي نهاية المطاف، نحن بحاجة إلى تحول تحويلي شامل لإنهاء الاستعمار نحو تأكيد الإنسانية حيث تنهار التسلسلات الهرمية للسيادة والطرق التفاعلية والمترابطة للوجود في وحدة مع الطبيعة ومع الآخرين وداخل أنفسنا لتشكيل واقع جديد.